

Distr.: General
15 July 2005
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

إلحاقاً برسالتي المؤرخة ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (S/2005/458) إلى رئيس مجلس الأمن التي أحيل بها التقرير النهائي للجنة الخبراء المستقلة لاستعراض المحاكمة على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في تيمور-ليشتي (تيمور الشرقية آنثذ) في عام ١٩٩٩، يشرفني أن أقدم إليكم طيه رسالتين وجههما إليّ رئيس تيمور-ليشتي كاي رالاشانانا غوسماو ورئيس الوزراء ماري الكتيري تتضمنان تعليقاتهما على التقرير النهائي للجنة (انظر المرفقين الأول والثاني). وأنوي إصدار هذا التقرير وتعليقات حكومة تيمور-ليشتي كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

وأكون ممتناً لو تفضلتم باسترعاء انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى الرسالتين المرفقتين.

(توقيع) كوفي ع. عنان

المرفق الأول

رسالة مؤرخة ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من رئيس
تيمور - ليشتي

أكتب إليكم تقديرا لجهودكم في تعيين لجنة خبراء من ثلاثة أعضاء أنيط بها استعراض الإجراءات القضائية الجارية في تيمور - ليشتي وإندونيسيا والتوصية باتخاذ "تدابير قابلة للتطبيق عمليا وسليمة من الناحية القانونية بحيث يحاسب المسؤولون، وتتحقق العدالة للمجني عليهم في تيمور - ليشتي، وتُعزز المصالحة"^(١).

وعهدتم كذلك إلى لجنة الخبراء بمهمة "النظر في السبل التي يمكن من خلالها لتحليلاتها أن تساعد لجنة الحقيقة والصدقة التي اتفقت حكومتا تيمور - ليشتي وإندونيسيا على إنشائها".

وبعد الإحاطة علما بتقرير اللجنة وبالإشارة إلى الاختصاصات المذكورة أعلاه، ترغب جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية في إبداء تعليقات عامة ومحددة في ما يتعلق ببعض عناصر التقرير المذكور.

التعليقات العامة

يُعد قادة تيمور - ليشتي المنتخبون جزءا لا يتجزأ من تاريخ شعبنا. ونحن نحمل نُدوب معاناتهم ونشاطهم توفهم إلى تحقيق العدالة والمساءلة. وكل منا له معتقداته الشخصية الراسخة ويدرك جيدا أهدافنا الدستورية ببناء بلد قائم على إرادة الشعب، والمبادئ الديمقراطية، واحترام كرامة الإنسان، والعدالة والمساءلة.

ونحن، وقوفا عند إرادة شعبنا، ملتزمون بالعدالة وقد اتخذنا الإجراءات الحاسمة التالية للدلالة على ذلك:

- تعاوننا في بدء العملية المتعلقة بالجرائم الجسيمة التي استهلتها الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي؛
- أنشأنا لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة التي قامت بعمل يُحتذى من حيث إجراء مقابلات مع أكثر من ٧٠٠٠ شخص ودعم المصالحة وإعادة إدماج النازحين في مجتمعاتهم؛

(١) اختصاصات اللجنة.

• ومن أولى إجراءاتنا البرلمانية، بالمصادفة على الاتفاقيات الدولية الأساسية السبع المتعلقة بحقوق الإنسان ونعمل بشكل دؤوب على الإبلاغ عن امتثالنا لهذه الاتفاقيات.

وإذ عهد إينا بحكم هذا البلد وتعزيز مؤسساته الفتية والحفاظ على القانون والنظام وصون استقلالنا الذي ناضلنا من أجله، فإننا نضع في اعتبارنا أيضا التحديات الداخلية والخارجية المعقدة الكامنة في مهمتنا.

وفي سعينا إلى تحقيق العدالة، يجب علينا أن نراعي الحاجة إلى إيجاد توازن بين العدالة والمصالحة الوطنية لتفادي إدامة انقسامات الماضي وتفاقم الشقاق الحالية في مجتمعنا. ويجب علينا أيضا أن نكون مدركين أن العدالة والمساءلة بالنسبة لتيemor - ليشتي لا تقعان حصراً ضمن ولايتنا القضائية الوطنية، وأن العدالة بالنسبة لنا مقيدة بواقع خارجي.

ومع أنه قد "يصح سياسياً" السعي إلى إقامة العدل مهما كلف الثمن، فإن تجاهل الواقع السياسي السائد في المنطقة التي نحن موجودون فيها، حيث أظهر القادة المنتخبون التزاماً صادقاً بسلوك طريق الإصلاحات بحذر، سيكون بمثابة غوغائية غير مسؤولة. وفي الواقع قيل سابقاً إن "التشديد على وجوب محاكمة ومعاقبة المذنبين بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان نابع من نموذج ظهر في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لمحاكمة مجرمي الحرب ولا يتصدى على نحو مناسب للجنة الذين ما زالوا يتمتعون بنفوذ كبير"^(٢).

إن قادة الدولة التيمورية الجديدة المنتخبون يراعون التحديات المعقدة التي يفرضها الانتقال إلى الديمقراطية في أكبر دولة مسلمة في العالم، ويتعاطفون معها.

وحتى ولاية لجنة الخبراء مدركة لضرورة الموازنة بين الاعتبارات الأخلاقية والقانونية، والواقع السياسي السائد ذي الصلة. ومع ذلك يوصي مشروع تقرير اللجنة، كما كنا نحشى، بإنشاء محكمة جنائية دولية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، مخففاً بذلك في إدراك الواقع السياسي.

إن رأي جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية في هذه المسألة معروف جيداً ومعلن للملأ. ونحن نعتقد أن الإفراط في ممارسة ضغط خارجي، حقيقياً كان أو محسوساً، على القادة المدنيين المنتخبين في إندونيسيا الجديدة لتلبية لتطلع المجتمع الدولي إلى إنزال عقاب مقنع

Zalaquett, J., "Confronting human rights violations committed by former governments: (٢) principles applicable and political constraints" in Kritz, Neil J., ed. *Transitional Justice: How Emerging Democracies Reckon with Former Regimes*, vol. 1, United States Institute of Peace, Washington, D.C., 1996, p. 204

يمكن أن يأخذ شكل أحكام بالسجن ضد كبار الضباط العسكريين، سيؤدي حتما إلى اضطرابات في صفوف القوات المسلحة الإندونيسية. وهذا من شأنه أن يقوض بدوره استقرار أكبر بلد إسلامي في العالم وتجربته الديمقراطية. فالعناصر المحافظة المتشددة والقومية والموالين لسوهارتو والمسلمون الراديكاليون لن يترددوا في التحريض ضد ما قد يُتصور أنه "حملة" يقودها الغرب أو الأمم المتحدة على إندونيسيا المسلمة.

ففي كل من حالات المحاكم الدولية الماضية أو الحالية فرضت على الأطراف المهزومة إجراءات قانونية قسرية. أما في الحالات التي شهدت جمودا على أرض الواقع وتحققت فيها نهاية الصراع من خلال المفاوضات فلم ينجم عنها قط إنشاء محكمة دولية.

ويمكن الاسترشاد بتجربة موزامبيق في هذا الصدد. فالحرب الشعواء التي خاضتها هناك حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية بدعم من حكومة جنوب أفريقيا العنصرية آنذاك انتهت في مطلع التسعينات بعد مفاوضات مطولة. ومع ذلك تعد هذه الحركة في موزامبيق اليوم قوة سياسية رئيسية وزعيمها الرئيسي شخصية معارضة شرعية.

ومن المفيد التذكير بأن القادة الإندونيسيين، المدنيين والعسكريين على حد سواء، أظهروا، رغم الظروف السياسية العنصرية في عام ١٩٩٩ قدرا كبيرا من البراغماتية بإنهاء وجودهم في تيمور - ليشتي الذي دام ٢٤ سنة. وقد تذكرون أن من تفاوض - معكم ومع كبار ممثلكم في نيويورك - بشأن ترتيبات إنزال القوة الدولية في تيمور الشرقية التي أذن بها مجلس الأمن في تيمور - ليشتي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ هو الرئيس الإندونيسي الحالي سوسيلو بامبانغ يودويونو. ويجب علينا أن نعترف بأن ظروف الانسحاب النهائي لإندونيسيا من تيمور - ليشتي كانت مفاجئة ومع ذلك فقد أبدوا الكثير من الشجاعة والحكمة السياسية باحترامهم بنود اتفاق ٥ أيار/مايو ولاقوا بعد ذلك القادة التيموريين في منتصف الطريق تحقيقا للمصالحة.

واليوم، تقوم العلاقات بين بلدينا على أساس سليم بفضل عزمنا المشترك على التطلع إلى الأمام لا إلى الوراء وإن لم يكن بالإمكان التغاضي عن الماضي المأساوي القريب. وفي الواقع، لقد قلتم لنا العديد من العبارات الحكيمة في ما يتعلق بالمصالحة وبتعزيز علاقاتنا مع جميع جيراننا. وقد عملنا بنصحكم الحكيم.

التعليقات المحددة

حاب ظن تيمور - ليشتي من عدم تقديم لجنة الخبراء للمجتمع الدولي "تدابير سليمة قانونا وقابلة للتطبيق عمليا بحيث يحاسب المسؤولون، وتحقق العدالة للمجني عليهم

في تيمور - ليشتي، وتُعزز المصالحة“، ومن عدم تبصّرها خلال اضطلاعها بالمسؤولية المنوطة بها ”للنظر في السبل التي يمكن من خلالها لتحليلاتها أن تساعد لجنة الحقيقة والصدقة التي اتفقت حكومتا تيمور - ليشتي وإندونيسيا على إنشائها“.

ولقد علّقنا آمالاً كبيرة على أن هؤلاء الدارسين المرموقين سيقدمون لنا توصيات ”سليمة قانونا وقابلة للتنفيذ“ من أجل المضي قدما في التحقيقات في الجرائم الجسيمة التي ارتكبت في تيمور - ليشتي ولتعزيز عملية لجنة الحقيقة والصدقة المقترحة.

وعوضا عن ذلك، إذ بالتقرير يكرر تأكيد قصور بعثتي الأمم المتحدة المتعاقبتين في تيمور - ليشتي (إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وبعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية) المعروف جيدا في تقديم المرتكبين الحقيقيين للعنف في عام ١٩٩٩ إلى العدالة، ويتحسر على حال الإجراءات القضائية المحلية التي اتخذتها سلطات جمهورية إندونيسيا المجاورة.

وتمضي توصيات التقرير أيضا لتفترض أن حكومة تيمور - ليشتي لن توافق على محكمة تحت رعاية الأمم المتحدة^(٣) وهو افتراض مناقض لموقف الحكومة المعلن سابقا^(٤) وإن كان من الصحيح بالتأكيد أن حكومة تيمور - ليشتي لا تحبذ نتيجة تلقي علينا عبء الإجراءات المتعلقة بالجرائم الجسيمة.

والواقع إن دستورنا ينص صراحة على أن ”يعمل بالنظام القضائي الجماعي القائم في تيمور - ليشتي، الذي يكمله قضاة وطنيون ودوليون ذوو اختصاص للبت في قضايا الجرائم الجسيمة المرتكبة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، طالما أنه يُعتبر ضروريا للغاية من أجل الانتهاء من جميع القضايا قيد التحقيق“.

كما طلب مجلس الأمن بموجب قرار^(٥) صادر عنه أن تُنهي الوحدة المعنية بالجرائم الجسيمة جميع تحقيقاتها بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وأن تستكمل جميع المحاكمات والأنشطة القضائية الأخرى بحلول ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥.

وربما ما هو أهم أن تقرير لجنة الخبراء لم ينظر في السبل التي قد يساعد بها تحليلها كلتا الحكومتين في تعزيز التزاماتها المتفق عليها وبلورة الآليات المقترحة من أجل المضي قدما في التحقيق التدريجي للأهداف المتفق عليها للجنة الحقيقة والصدقة.

(٣) تقرير لجنة الخبراء، الفقرة ٩٢.

(٤) تقرير لجنة الخبراء، الفقرة ٩٠.

(٥) قرار مجلس الأمن ١٥٤٣ (٢٠٠٤).

وأنشئت هذه اللجنة في إطار سياسة البحث عن الحقيقة والمساءلة والمصالحة التي تتبعها كل من تيمور - ليشتي وإندونيسيا. ”ولا تخل ولايتها بالإجراءات القضائية الجارية فيما يتعلق بقضايا انتهاك حقوق الإنسان بتيمور - ليشتي في عام ١٩٩٩، كما أنها لا توصي بإنشاء أية هيئة قضائية أخرى“^(٦).

وقد اجتمع رئيس الجمهورية مع قادة جميع الأحزاب السياسية وناقش معهم مزايا اللجنة ونفائصها بطبيعة الحال. واجتمع رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون مع جميع القادة البرلمانيين، والأساقفة الثلاثة البارزين - دوم كارلوس خيمينيس بيلو ودوم باسيليو دو ناسيميونتو ودوم ألبرتو ريكاردو دا سيلفا - وكذلك مع عدد من المنظمات غير الحكومية التيمورية التي تمثل الضحايا والفئات الضعيفة. وتجدد الإشارة إلى أن إحدى أكثر الجماعات أهمية، وهي جمعية السجناء السابقين، أيدت مقترح الحكومة بقوة.

وكما ذهب معلقون إلى القول^(٧)، فإن الأخذ بنظرية الردع في إطار مفهوم الجريمة والعقاب ليس مناسباً لمعالجة المسائل الأعمق مثل ”استخلاص العبر من التاريخ“، التي تنشأ في حالات خاصة من إعادة البناء الاجتماعي. ومع ذلك، ينبع خطاب المصالحة من الاعتقاد بأن العقاب ليس مجدياً في حل الصراعات الاجتماعية وبأنه لا داعي لتقييد المساءلة بمنظور الإجماع حصراً أو لأن تكون قائمة حصراً على أساس العدالة، بل يمكن أن تكون أداة للسياسة الاجتماعية يستهدف منها تحقيق مجموعة معينة من النتائج^(٨). وفي الواقع، قد يكون من الضروري في مجتمع بالغ الاستقطاب توفر درجة معينة من الصفح لإعادة بناء النسيج الاجتماعي.

وتعتبر لجنة الحقيقة والصدقة فريدة من نوعها بالنظر إلى أنها تشكل هيئة ثنائية. فلم يسبق أن قررت دولتان ذواتا سيادة إقامة لجنة لتقصي الحقيقة. ولا يمكن لآلية من هذا القبيل إرضاء الجميع، والحقيقة أنها لا تسعى هي نفسها إلى ذلك. وليس الغرض منها إتاحة الإفلات من العقاب؛ غير أنها تعترف بضرورة إقامة العدل وكذلك الحاجة إلى إعادة بناء بلدينا. ومهمة لجنة الحقيقة والصدقة هي النظر في أعمال العنف الجسيمة التي بلغ أثرها في مجتمعنا درجة تعطي الجمهور الحق في معرفة الحقيقة. وفي هذا الصدد، كُلفت اللجنة بأخذ

(٦) اختصاصات لجنة الحقيقة والصدقة.

(٧) Cohen, S. 1995 “State crimes of previous regimes: knowledge, accountability, and the policing of the past”, *Law and Social Inquiry*, vol. 20/1, 1995, p. 18

(٨) Bassiouni, M. C., 1996, “International crimes: jus cogens and obligation erga omnes”, *Law and Contemporary Problems*, vol. 59, No. 4, p. 23

الماضي المليء بالقلق في الاعتبار ومواجهته، لكنها كلفت أيضا بأن تقوم بذلك دون زعزعة الديمقراطيتين الهشتين في بلدينا.

ويمكن للجنة أن تخرج بلمحة عامة عن أنماط انتهاك حقوق الإنسان في إطار مؤسسات الدولة وأن تساهم في بناء المستقبل بتقديم توصيات محددة بشأن الإصلاح^(٩). ويمكنها أيضا النظر في السياق الأوسع نطاقا الذي وقعت فيه انتهاكات حقوق الإنسان والعناصر الهيكلية للحكومة والقضاء وقوات الأمن والمجتمع، التي جعلت من الممكن ارتكاب هذه الانتهاكات - وهو سياق لا يمكن تحقيقه في إطار محاكمة جنائية^(١٠). وفيما يتعلق بالسياق الأعم لانتقال إندونيسيا إلى الديمقراطية، ستمكن اللجنة من تقديم توصيات بشأن أداء مؤسساتها^(١١). ويمكنها أن تنظر في شواغل لجنة الخبراء بخصوص استقلالية القضاء ووسائل إعادة هيكلة الجيش.

إنكم تدركون أنتم والعديد من أصدقائنا في الأمم المتحدة هشاشة الديمقراطية الوليدة في بلدينا، وضرورة إيجاد توازن بين مبدئين متنافسين هما، من جهة، الواجب الذي لا مناص منه، لتقديم مرتكبي أعمال العنف إلى العدالة، ومن جهة أخرى، الحق المؤكد لشعبي تيمور - ليشتي وإندونيسيا في إحلال سلام دائم وديمقراطية حقيقية واستقرار مستتب.

وتعتبر تيمور - ليشتي إحدى "نجاحات" الأمم المتحدة، مما يعزى بدرجة كبيرة إلى قيادتكم الحكيمة. وينبغي أيضا التذكير بأن ما أبداه القادة الإندونيسيون من حسن نية وتعاون منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ قد ساهم إلى حد كبير في تحقيق "نجاح الأمم المتحدة" الذي يتحدث عنه الكثيرون.

إن بلدينا يمران بتحولات ديمقراطية وسياسية عميقة. ولجنة الحقيقة والصدقة شاهد على الإرادة الديمقراطية والسياسية لكلا البلدين ويمكن أن تعتبر آلية لتحقيق الإصلاح التدريجي يمكن من خلالها زيادة ترسيخ دعائم الديمقراطية.

Hayner, P. B., 1996, International guidelines for the creation and operation of truth commissions: a preliminary proposal, *Law and Contemporary Problems*, vol. 59, No. 4, pp. 173-180 and Hayner, P.B., 1994, "Fifteen Truth Commissions — 1974 to 1994: A Comparative Study", *Human Rights Quarterly*, vol. 16, No. 4 (1994), pp. 600-655

Morris, M. H., 1996, "International Guidelines against impunity: facilitating accountability", *Law and Contemporary Problems*, vol. 59, No. 4, pp. 29-39

(١١) أسندت إلى لجنة الحقيقة والصدقة مهمة تحديد السبل والوسائل الكفيلة بمداواة جراح الماضي وإعادة الاعتبار لكرامة الإنسان واستعادتها، فضلا عن التوصية باتخاذ التدابير المناسبة بهذا الشأن.

وليست اللجنة مرحلة نهائية في إقامة العدل. فبمرور الوقت ونضج الديمقراطية في البلدين، ستلبي حاجة الشعب إلى إقامة العدالة. ذلك أن المعاقبة على هذا النوع من الجرائم لا تسقط بالتقادم. وكثيرا ما تُجبر مظالم وإساءات الماضي مع ازدياد النضج السياسي للبلدان. والأمثلة على ذلك كثيرة في أنحاء العالم وهي مصدر تبصرة وإلهام لنا. أما في الوقت الحالي، فيسعى البلدان كلاهما إلى المضي قدما في روح الصداقة التي تحدهما، وسنحاول بشجاعة وتواضع أن نعيد النظر في أحداث الماضي، احتراما لحق شعبينا في معرفة الحقيقة.

ونحن واثقون من أنكم ستبدون مرة أخرى تفهمكم لنا وستضعون ثقتكم فينا، وستحترمون ما نحن بصدد تحقيقه لصالح الضحايا الكثيرين في بلدنا وستراعون القيود التي تواجهنا.

لقد انتظر شعب تيمور - ليشتي ٥٠٠ سنة لنيل حريته. ولدينا الآن الصبر والثقة بأن إخواننا وأخواتنا في إندونيسيا سيواصلون نضالهم الجدير بالإعجاب لتحقيق الديمقراطية والعدل.

(توقيع) كاي رالا سانانا غوسماو

رسالة مؤرخة ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من رئيس وزراء تيمور - ليشتي

أكتب إليكم تعبيراً عن تقديري لجهودكم من أجل تعيين لجنة خبراء من ثلاثة أعضاء أنيط بها استعراض الإجراءات القضائية الجارية في تيمور - ليشتي وإندونيسيا والتوصية باتخاذ "تدابير قابلة للتطبيق عملياً وسليمة من الناحية القانونية بحيث يحاسب المسؤولون، وتحقق العدالة للمجني عليهم في تيمور - ليشتي وتعزز المصالحة" (الاختصاصات)^(١).

وقد عهدتم كذلك إلى لجنة الخبراء بمهمة "النظر في الطرق التي يمكن لتحليلها أن يساعد لجنة الحقيقة والصدقة التي اتفقت حكومتا تيمور - ليشتي وإندونيسيا على إنشائها".

وبعد الإحاطة علماً بتقرير لجنة الخبراء وبالإشارة المذكورة آنفاً، ترغب جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية في إبداء تعليقات عامة ومحددة معاً في ما يتعلق بعض عناصر التقرير المذكور.

التعليقات العامة

يعد قادة تيمور - ليشتي المنتخبون جزءاً لا يتجزأ من تاريخ شعبنا. ونحن نحمل ندوب معاناتهم ونشاطهم توفهم إلى تحقيق العدالة والمساءلة. وكل منا لديه معتقداته الشخصية الراسخة، ويدرك جيداً أهدافنا الدستورية من حيث بناء بلد قائم على إرادة الشعب، والمبادئ الديمقراطية، واحترام كرامة الإنسان، والعدالة والمساءلة وإرادة الشعب.

ووقوفاً عند إرادة شعبنا، ملتزمون بالعدالة وقد اتخذنا الإجراءات الحاسمة التالية للدلالة على ذلك:

- تعاوننا في بدء العملية المتعلقة بالجرائم الجسيمة التي استهلتها الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي؛
- أنشأنا لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة، التي أدت عملها على أحسن وجه من حيث إجراء مقابلات مع ما يزيد على ٧ ٠٠٠ شخص ودعم المصالحة وإعادة إدماج النازحين في مجتمعاتهم؛

• ومن أولى إجراءاتنا البرلمانية، التصديق على الاتفاقيات الدولية السبع الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان، ونعمل حالياً بشكل دؤوب على الإبلاغ عن امتثالنا لهذه الاتفاقيات.

وإذ عهد إلينا بحكم هذا البلد، وتعزيز مؤسساته الفتية، والحفاظ على القانون والنظام، وصون استقلالنا الذي ناضلنا من أجله، فإننا نضع في اعتبارنا أيضاً التحديات الداخلية والخارجية المعقدة والكامنة في مهمتنا.

وعلينا أن نراعي، في سعينا إلى تحقيق العدالة، الحاجة إلى إيجاد توازن بين العدالة والمصالحة الوطنية لتفادي إدامة انقسامات الماضي وتفاقم الانشقاقات الحالية في مجتمعنا. ويجب علينا أن ندرك أيضاً أن العدالة والمساءلة بالنسبة لتيemor - ليشتي لا يقعان حصراً ضمن ولايتنا القضائية الوطنية، وإن العدالة بالنسبة لنا مقيدة بواقع خارجي.

ومع أنه قد "يصح سياسياً" السعي إلى إقامة العدل بأي ثمن، فإن تجاهل الواقع السياسي في المنطقة المحاورة لنا مباشرة، حيث أظهر القادة المنتخبون التزاماً حقيقياً بسلوك طريق الإصلاحات بحذر، سيكون بمثابة غوغائية لأمسؤولة. وفي الواقع، قيل سابقاً "إن التشديد على واجب محاكمة ومعاقبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان نابع من نموذج يعود إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية يتعلق بمحاكمة مجرمي الحرب، ولا يتصدى على نحو مناسب للتعامل مع الجناة الذين ما زالوا يتمتعون بنفوذ كبير"^(٢).

إن قادة الدولة التيمورية الجديدة المنتخبين يراعون التحديات المعقدة التي يفرضها الانتقال إلى الديمقراطية في البلد الإسلامي الأكثر سكاناً في العالم.

وحتى ولاية لجنة الخبراء تُدرك الحاجة إلى الموازنة بين الاعتبارات الأخلاقية والقانونية والواقع السياسي ذي الصلة. ومع ذلك يوصي مشروع اللجنة، كما كنا نحشى، بإنشاء محكمة جنائية دولية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، مخففاً بذلك في إدراك الواقع السياسي.

إن رأي جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية في هذه المسألة معروف جيداً ومعلن للملأ. ونحن نعتقد أن الضغط الخارجي المفرط حقيقياً كان أو محسوساً على القادة المدنيين المنتخبين في إندونيسيا الجديدة من أجل تلبية تطلع المجتمع الدولي إلى إنزال عقاب مقنع يمكن أن يأخذ شكل أحكام بالسجن ضد كبار الضباط العسكريين سيؤدي لا محالة إلى اضطرابات في صفوف القوات المسلحة الإندونيسية. وهذا من شأنه أن يقوض بدوره استقرار أكبر بلد إسلامي في العالم وتجربته الديمقراطية. فالعناصر المحافظة المتشددة والقومية

المتطرفة الموالية لسوهارتو والمسلمون الراديكاليون لن يترددوا في التحريض ضد ما قد يُتصور أنه "حملة" يقودها الغرب أو الأمم المتحدة على إندونيسيا المسلمة.

ففي كل حالة من حالات المحاكم الدولية السابقة أو الحالية، فرضت إجراءات قانونية قسرية على الأطراف المهزومة. وفي الحالات التي شهدت جمودا على أرض الواقع وتحققت فيها نهاية الصراع من خلال المفاوضات، فلم ينجم عنها قط إنشاء محكمة دولية.

ويمكن الاسترشاد بتجربة موزامبيق في هذا الصدد. فالحرب الشعواء التي خاضتها هناك حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية ودعمتها حكومة جنوب أفريقيا العنصرية آنذ انتهت في بداية التسعينات من خلال مفاوضات مطولة. ومع ذلك ففي موزامبيق اليوم، تُعد حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية قوة سياسية رئيسية وزعيمها الرئيسي شخصية معارضة شرعية.

ومن المفيد التذكير بأن القادة الإندونيسيين، المدنيين والعسكريين، أظهروا في عام ١٩٩٩، بالرغم من الظروف السياسية العنصرية، الكثير من البراغماتية بإنهاء وجودهم في تيمور - ليشتي الذي دام ٢٤ سنة. وربما تتذكرون، أن من تفاوض معكم ومع كبار ممثلكم في نيويورك بشأن ترتيبات إنزال القوة الدولية في تيمور - ليشتي التي أذن بها مجلس الأمن في تيمور - ليشتي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ لم يكن سوى الرئيس الإندونيسي الحالي سوسيلو بامبانغ يودويونو. ويجب علينا أن نعترف بأن ظروف الانسحاب النهائي لإندونيسيا من تيمور - ليشتي كانت مفاجئة ومع ذلك أبدوا الكثير من الشجاعة والحنكة السياسية باحترامهم بنود اتفاق ٥ أيار/مايو ويلاقوا بعد ذلك القادة التيموريين في منتصف الطريق تحقيقا للمصالحة.

واليوم، تقوم العلاقات بين بلدنا على أساس سليم بفضل عزمنا المشترك على التطلع إلى الأمام وليس إلى الوراء، حتى وإن لم يكن بالإمكان التغاضي عن الماضي المأساوي القريب. وفي الواقع، لقد قلتم لنا، العديد من العبارات الحكيمة فيما يتعلق بالمصالحة وتعزيز علاقاتنا مع جميع جيراننا. ولقد أخذنا بنصحكم الحكيم.

التعليقات المحددة

خاب ظن تيمور - ليشتي من عدم تقديم لجنة الخبراء للمجتمع الدولي "تدابير سليمة قانونا وقابلة للتطبيق عمليا بحيث يحاسب المسؤولون، وتحقق العدالة للمجني عليهم في تيمور - ليشتي، وتُعزز المصالحة"، ومن عدم تبصرها خلال اضطلاعها بالمسؤولية المنوطة

بها ”النظر في السبل التي يمكن من خلالها لتحليلاتها أن تُساعد لجنة الحقيقة والصدقة التي اتفقت حكومتا تيمور - ليشتي واندونيسيا على إنشائها“.

ولقد علقنا آمالا كبيرة على أن هؤلاء الدارسين المرموقين سيقدمون لنا توصيات ”سليمة قانونا وقابلة للتنفيذ“ من أجل المضي قدما في التحقيقات في الجرائم الجسيمة التي ارتكبت في تيمور - ليشتي لتعزيز عملية لجنة الحقيقة والصدقة المقترحة.

وعوضا عن ذلك، إذ بالتقرير يكرر تأكيد قصور بعثتي الأمم المتحدة المتعاقبتين في تيمور - ليشتي (إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وبعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية) المعروف جيدا في تقديم المرتكبين الحقيقيين للعنف في عام ١٩٩٩ إلى العدالة، ويتحسر على حال الإجراءات القضائية المحلية التي اتخذتها سلطات جمهورية إندونيسيا المجاورة.

كما تمضي توصيات التقرير لتفترض أن حكومة تيمور - ليشتي لن توافق على محكمة تحت رعاية الأمم المتحدة^(٣)، وهو افتراض مناقض لموقف الحكومة^(٤) المعلن سابقا. وإن كان من الصحيح بالتأكيد أن حكومة تيمور - ليشتي لا تجبذ نتيجة تلقي علينا عبء الإجراءات المتعلقة بالجرائم الجسيمة.

والواقع أن دستورنا ينص صراحة على أن ”يعمل بالنظام القضائي الجماعي القائم في تيمور - ليشتي، الذي يكمله قضاة وطنيون ودوليون ذوو اختصاص للبت في الجرائم الجسيمة المرتكبة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، طالما أنه يُعتبر ضروريا للغاية من أجل الانتهاء من جميع القضايا قيد التحقيق“.

كما طلب مجلس الأمن بموجب قرار^(٥) صادر عنه أن تُنهي الوحدة المعنية بالجرائم الجسيمة جميع تحقيقاتها بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وأن تستكمل جميع المحاكمات والأنشطة القضائية الأخرى بحلول ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥.

وربما ما هو أهم أن تقرير لجنة الخبراء لم ينظر في السبل التي قد يساعد بها تحليلها كلتا الحكومتين في تعزيز التزاماتها المتفق عليها وبلورة الآليات المقترحة من أجل المضي قدما في التحقيق التدريجي للأهداف المتفق عليها للجنة الحقيقة والصدقة.

وأنشئت هذه اللجنة في إطار سياسة البحث عن الحقيقة والمساءلة والمصالحة التي تتبعها كل من تيمور - ليشتي واندونيسيا. ”ولا تُخلّ ولايتها بالإجراءات القضائية الجارية فيما يتعلق بقضايا انتهاك حقوق الإنسان بتيمور - ليشتي في عام ١٩٩٩، كما أنها لا توصي بإنشاء أية هيئة قضائية أخرى“^(٦).

وقد اجتمع رئيس الجمهورية مع قادة جميع الأحزاب السياسية وناقش معهم مزايا اللجنة ونقائصها بطبيعة الحال. واجتمع رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون مع جميع القادة البرلمانيين، والأساقفة الثلاثة البارزين - دوم كارلوس خيمينيس بيلو ودوم باسيليو دو ناسيمييتو ودوم ألبرتو ريكاردو دا سيلفا - وكذلك مع عدد من المنظمات غير الحكومية التيمورية التي تمثل الضحايا والفئات الضعيفة. وتجدر الإشارة إلى أن إحدى أكثر الجماعات أهمية، وهي جمعية السجناء السابقين، أيدت مقترح الحكومة بقوة.

وكما ذهب معلقون إلى القول^(٧)، فإن الأخذ بنظرية الردع في إطار مفهوم الجريمة والعقاب ليس مناسباً لمعالجة المسائل الأعمق مثل "استخلاص العبر من التاريخ"، التي تنشأ في حالات خاصة من إعادة البناء الاجتماعي. ومع ذلك، ينبع خطاب المصالحة من الاعتقاد بأن العقاب ليس مجدياً في حل الصراعات الاجتماعية وبأنه لا داعي لتقييد المساءلة بمنظور الإجماع حصراً أو لأن تكون قائمة حصراً على أساس العدالة، بل يمكن أن تكون أداة للسياسة الاجتماعية يستهدف منها تحقيق مجموعة معينة من النتائج^(٨). وفي الواقع، قد يكون من الضروري في مجتمع بالغ الاستقطاب توفر درجة معينة من الصفح لإعادة بناء النسيج الاجتماعي.

وتعتبر لجنة الحقيقة والصدقة فريدة من نوعها بالنظر إلى أنها تشكل هيئة ثنائية. فلم يسبق أن قررت دولتان ذواتا سيادة إقامة لجنة لتقصي الحقيقة. ولا يمكن لآلية من هذا القبيل إرضاء الجميع، والحقيقة أنها لا تسعى هي نفسها إلى ذلك. وليس الغرض منها إتاحة الإفلات من العقاب؛ غير أنها تعترف بضرورة إقامة العدل وكذلك الحاجة إلى إعادة بناء بلدينا. ومهمة لجنة الحقيقة والصدقة هي النظر في أعمال العنف الجسيمة التي بلغ أثرها في مجتمعنا درجة تعطي الجمهور الحق في معرفة الحقيقة. وفي هذا الصدد، كلفت اللجنة بأخذ الماضي المليء بالقلق في الاعتبار ومواجهته، لكنها كلفت أيضاً بأن تقوم بذلك دون زعزعة الديمقراطيتين الهشتين في بلدينا.

ويمكن للجنة أن تخرج بلمحة عامة عن أنماط انتهاك حقوق الإنسان في إطار مؤسسات الدولة وأن تُساهم في بناء المستقبل بتقديم توصيات محددة بشأن الإصلاح^(٩). ويمكنها أيضاً النظر في السياق الأوسع نطاقاً الذي وقعت فيه انتهاكات حقوق الإنسان والعناصر الهيكلية للحكومة والقضاء وقوات الأمن والمجتمع، التي جعلت من الممكن ارتكاب هذه الانتهاكات - وهو سياق لا يمكن تحقيقه في إطار محاكمة جنائية^(١٠). وفيما يتعلق بالسياق الأعم لانتقال إندونيسيا إلى الديمقراطية، ستتمكن اللجنة من تقديم توصيات بشأن

أداء مؤسستها^(١). ويمكنها أن تنظر في شواغل لجنة الخبراء بخصوص استقلالية القضاء ووسائل إعادة هيكلة الجيش.

إنكم تدركون أنتم والعديد من أصدقائنا في الأمم المتحدة هشاشة الديمقراطية الوليدة في بلدنا، وضرورة إيجاد توازن بين مبدئين متنافسين هما، من جهة، الواجب الذي لا مناص منه، لتقديم مرتكبي أعمال العنف إلى العدالة، ومن جهة أخرى، الحق المؤكد لشعبي تيمور - ليشتي وإندونيسيا في إحلال سلام دائم وديمقراطية حقيقية واستقرار مستتب.

وتعتبر تيمور - ليشتي إحدى "نجاحات" الأمم المتحدة، مما يعزى بدرجة كبيرة إلى قيادتكم الحكيمة. وينبغي أيضا التذكير بأن ما أبداه القادة الإندونيسيون من حسن نية وتعاون منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ قد ساهم إلى حد كبير في تحقيق "نجاح الأمم المتحدة" الذي يتحدث عنه الكثيرون.

إن بلدنا يمران بتحويلات ديمقراطية وسياسية عميقة. ولجنة الحقيقة والصدقة شاهد على الإرادة الديمقراطية والسياسية لكلا البلدين ويمكن أن تعتبر آلية لتحقيق الإصلاح التدريجي يمكن من خلال زيادة ترسيخ دعائم الديمقراطية.

وليست اللجنة مرحلة نهائية في إقامة العدل. فبمرور الوقت ونضج الديمقراطية في البلدين، ستلبي حاجة الشعب إلى إقامة العدالة. ذلك أن المعاقبة على هذا النوع من الجرائم لا تسقط بالتقادم. وكثيرا ما تُجبر مظالم وإساءات الماضي مع ازدياد النضج السياسي للبلدان. والأمثلة على ذلك كثيرة في أنحاء العالم وهي مصدر تبصرة وإلهام لنا. أما في الوقت الحالي، فيسعى البلدان كلاهما إلى المضي قدما في روح الصداقة التي تحدهما، وسنحاول بشجاعة وتواضع أن نعيد النظر في أحداث الماضي، احتراماً لحق شعبينا في معرفة الحقيقة.

ونحن واثقون من أنكم ستبدون مرة أخرى تفهمكم لنا وستضعون ثقتكم فينا، وستحترمون ما نحن بصدد تحقيقه لصالح الضحايا الكثيرين في بلدنا وستراعون القيود التي تواجهنا.

لقد انتظر شعب تيمور - ليشتي ٥٠٠ سنة لنيل حريته. ولدينا الآن الصبر والثقة بأن إخواننا وأخواتنا في إندونيسيا سيواصلون نضالهم الجدير بالإعجاب لتحقيق الديمقراطية والعدل.

(توقيع) ماري بن عمود الكيتري

رئيس الوزراء